

الدولة في الفكر الغربي الحديث : رؤية تاريخية

أ . د . إبراهيم خليل العلاف
مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل - العراق

مقدمة :

قد نشكو اليوم من متطلبات الدولة ، ونحتج ضد تعدياتها المتزايدة ، ولكن يستحيل علينا التفكير في الحياة بدونها .. هكذا يقول (الأستاذ جوزيف شتراير (Joeph . R . Strayer

في محاضراته التي ألقاها سنة 1961 ، في جامعة برنستون بالولايات المتحدة الاميركية . وبعد ثمان سنوات عاد فتوسع في هذا المفهوم ، وسبر غوره في كتاب الفه بعنوان :

(الأصول الوسيطة للدولة الحديثة)) Les Origines Medievales De L Etat Moderen

وفيه أكد حقيقة مهمة وهي أن غياب الدولة معناه طغيان الارتباطات العشائرية ، أو الاثنية ، أو المذهبية ، أو الدينية أو العرقية . ومن هنا فان الأقوام الأكثر تخلفا ، والأكثر بدائية هي وحدها ، كما يقول ، التي تستطيع الاستغناء عن الدولة وحين يبلغها العالم الحديث ، فان هؤلاء يجدون أنفسهم مرغمين إما على التشكل في دولة ، وإما إلى الانضواء تحت ظل دولة قائمة فعلا⁽¹⁾ .

ولكوننا لا نستطيع الإفلات من الدولة ، فلا بد أن نحاول معرفة ما الدولة ؟ ومتى ظهرت ؟ ، وما أصولها التاريخية ؟ ثم ما هي وظائفها ؟ وعلى أية مبادئ تشكلت ؟ وما هي آراء المفكرين الغربيين حول نشأتها ؟
ما الدولة ؟

أشار كورت شيلنج Kurt Schiling في كتابه تاريخ الأفكار الاجتماعية Histoire des idees sociales إلى أن الكلمة اليونانية (Polis) كانت تعني بالأصل قلعة الرجال الأحرار القادرين على الدفاع عن أنفسهم . والمواطن Polites في هذه القلعة يتمتع بجميع حقوقه السياسية ، ويمتلك الأرض ووسائل الدفاع عنها .. وكانت كلمة ناموس (Namos) تشير إلى البناء الاجتماعي الضامن للوحدة السياسية هذه ومع مرور الزمن أصبحت كلمة ناموس تشير إلى (الدولة Etate أو

(State) . وقد ارتبط مفهوم الدولة في الضمير الإغريقي بالحق ، والناموس الطبيعي . ومع تقدم الحضارة ، ارتبط مفهوم الدولة بالقانون (2) . إما بشأن الدولة فثمة نظريات عديدة ، ذهبت إحداها إلى (أن الأنشطة الزراعية لدى المجتمعات البشرية هي التي قادت إلى تأسيس الدولة) . ويعد كوردين تشايلد Gordon Chide من أبرز ممثلي هذه النظرية(3) اما كارل فيتفوكل Karl wittfogel فأشار إلى أن ظهور الدولة ارتبط بنشأة وإدارة أنظمة الري . ورأى كارينيو Cariniaro ان الدولة تكونت نتيجة للتعبئة العامة من اجل التجنيد Circumscription ومواجهة الغزاة (4) وقال تيلي Tilly ان الأمراء الذين أسسوا أنظمة بيروقراطية في اوربا العصور الوسطى هم الذين ساندوا إنشاء تنظيمات ذات حدود جغرافية معلومة تتمتع باستقلال ذاتي وهذه التنظيمات هي التي تطورت فيما بعد لتشكّل ما أصبح يعرف بالدولة (5) .

لقد درج اغلب المؤرخين الغربيين على أن يبدأوا معالجاتهم بالإغريق ، وبتفكيرهم السياسي والفلسفي اعتزازا منهم على ما يظهر بالأصول التاريخية للحضارة الغربية ، وتأكيدا على تميزهم عن غيرهم في ميادين المعرفة وباستمرارية هذا الفكر من ناحية مده التاريخي (6) ومما يمكن قوله في هذا المجال أن الرجال الذين أقاموا دعائم الدولة الحديثة لم يكونوا يجهلون التجارب البشرية للعالم الأوربي ، فالعراق القديم ، قد شهد ظهور الدولة ، وكذلك مصر القديمة ، وإمبراطورية هان في الصين وحتى الإمبراطورية الرومانية . وكلمة Lapolis (بوليس) اليونانية التي تعني فيما تعنيه (الدولة) لم تكن غريبة عن العراقيين أو المصريين قبل 5000 سنة قبل الميلاد (7) ولكن المجتمع الإغريقي ، وحتى المجتمع العراقي القديم أو المصري أو الصيني أو الروماني كانت كلها مجتمعات سياسية تتكون من (دول) كل منها ينتظم حياة مدينة تسمى في عرف المؤرخين

(City states) أي دويلات المدن ، لذا كان التفكير السياسي عند القدماء يعوزه التمييز بين (المجتمع) و(الدولة) (8) .

وكان لتوسع الإمبراطورية الرومانية ، ونشأة مراكز حضارية كثيرة وربط المدن بشبكة من الطرق وكون المواطنة قد أصبحت على اثر ذلك التوسع تتخطى حدود اللغة ، والقومية واللون أن ذهب (بوليبوس) ، المؤرخ الروماني المشهور إلى (أن القوة هي اصل الدولة) وهو رأي تعلق به (دافيد هيوم) فيما بعد واستند إليه في مهاجمة مؤيدي نظرية العقد الاجتماعي كما سنرى⁽⁹⁾ .

في القرن الخامس قبل الميلاد مثلا كانت الدولة في المفهوم الإغريقي تتأسس على العادات والتقاليد وأصبحت الأخلاق في مفهوم الدولة والناس هي احترام القانون وقانون الدولة كما كان قانونا أخلاقيا لا مدنيا⁽¹⁰⁾ . لكن هذه الصورة سرعان ما تغيرت عندما اضطرت الأحوال السياسية نتيجة الحروب ، والنظام السياسي تلقى ضربات قوية من الداخل والخارج ، مما أدى إلى أن يفقد المرء ثقته ليس بالدولة والقانون وحسب وإنما بالأخلاق وهذا ما دفع الفيلسوف اليوناني أفلاطون إلى وضع مثال في جمهوريته الخيالية (الطوبائية) للمجتمع الامثل الذي أراد أن يبلغه المجتمع الاثيني ويحققه ومن ثم يثبت عليه فلا يتغير من بعد⁽¹¹⁾ وقد وضع أفلاطون للمدينة الكاملة Calipolis أصولا سياسية ، واجتماعية وفلسفية ، لكن هذه الأصول وتلك الرؤية تعرضت للنقد . وكان كارل بوبر Carl popper من ابرز الذين انتقدوها فقد قال عنها أنها تصور لمجتمع مقفل ومغلق على ذاته ، وأنها مدينة لا تاريخ لها يتوقف فيها كل شيء عن التطور . من هنا فان من الممكن القول أن الفكر الغربي في بداية انطلاقه ربط السياسة بالأخلاق لكنه تخلى عن ذلك فيما بعد⁽¹²⁾

متى ظهرت الدولة الحديثة :

حاول جوزيف شتراير تحديد اللحظة التي ظهرت فيها الدولة بالمفهوم الحديث ، وهي أنها ((تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قوية ، تملو قانونا فوق أية جماعة داخل المجتمع ، وعلى أي فرد من أفرادها ، ولها وحدها دون (الأحزاب السياسية) أو (الجماعات الدينية) أو (التجمعات الاقتصادية) حق القسر وطلب الطاعة على المواطنين)) ، لكنه لم يوفق في ذلك ويقول ((من المستحيل القول

انه في لحظة محددة تغلبت نزعة الولاء للدولة)) . ومع انه يقر بهذه الحقيقة إلا أننا نراه يذهب إلى ابعده من ذلك فيؤكد أن ثمة معايير مهمة تساعدنا في معرفة أصول الدولة الحديثة في الفكر الغربي وبرز هذه المعايير ضرورة وجود استمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية لكي تتحول إلى دولة ، وليس ذلك ممكنا إلا بالعيش والعمل معا في مكان معين . وطوال أجيال عديدة تستطيع جماعة بشرية أن تبرز النماذج التنظيمية الأساسية لتشييد دولة . كما أن الدولة ينبغي أن تكون موجودة عندما يشعر المواطن بوجودها ، فما من ممارسة منطقية يمكن إن تعطيها حياة ، وانه لشيء أساسي إن يوجد مركز جغرافي تستطيع الجماعة داخله إن تبني نظامها السياسي . والدولة تتركز على (مؤسسات دائمة) . ومن الضروري إن تصبح نسبة مئوية معينة من السكان حضرية وقادرة على الوصول إلى مستوى متقدم من التنظيم السياسي⁽¹³⁾ ويلخص شتراير معايير ظهور الدولة الحديثة بما يلي :

- 1 . ظهور وحدات سياسية دائمة وثابتة ومستقرة جغرافيا .
- 2 . ظهور مؤسسات دائمة وغير شخصية .
- 3 . وجود موافقة عامة على ضرورة السلطة العليا وعلى نزعة الولاء التي تستحق لهذه السلطة من جانب رعاياها. وإذا ما طبقنا هذه المعايير فإننا نقف على حقيقة مهمة وهي أن السنوات الواقعة بين 1100 إلى 1300 م قد شهدت ظهور الدولة الأوروبية الحديثة وخاصة في إنكلترا وفرنسا⁽¹⁴⁾.

لم يكن ظهور الدولة الحديثة بالأمر السهل وإنما اكتنفته صعوبات كان من أبرزها الصراع الذي شغل الفكر في أوروبا أبان العصور الوسطى وخاصة في بداياتها بين السلطتين الدينية والديوية المطلقة⁽¹⁶⁾ وقد انقسم المنافحون منها إلى فريقين : فريق يناصر الكنيسة ويذهب إلى أن الدولة يجب أن تخضع أليها. وفريق آخر يناصر الدولة ، ويدافع عن حقوق الملوك والأمراء في حكم شعوبهم ، وضرورة استقلالهم عن الكنيسة في هذا الباب. وهكذا استمر الصراع طيلة العصور الوسطى يستمد أسسه الفكرية في الأعم الأغلب من التراث الإغريقي بصورة عامة، ومن أرسطو بصورة خاصة بحيث بقي هذا الفكر في هذه الفترة يجتر تفكير أرسطو

ويستند إليه قرابة ألف عام انتهت ببوادر عصر النهضة الأوروبية والعلمية وبشائر الثورتين التجارية والصناعية.. وكان القديس أوغسطين صاحب كتاب مدينة الله The city of God من عمالقة الصراع في هذه الفترة وأشتهر هو وتوماس الاكوييني وجون سالسبري John Salisbury بدفاعه عن ارجحية القوة الدينية على القوة الدنيوية⁽¹⁵⁾.

أما الذين ناصروا الملوك ووقفوا إلى جانب الدولة ضد الكنيسة في هذا الصراع فان من أبرزهم المفكر الفرنسي بيير دي بوير Pierre Du Bois والذي دعا إلى حقوق الملوك والدولة في السلطة الدنيوية المطلقة⁽¹⁶⁾.

لقد كان من نتائج الصراع بين الكنيسة والدولة ، أن نما الفكر السياسي وظهرت بوادر التفكير العلمي وعلى أثر ذلك شهدت أوروبا بوادر نهضة عامة في ميادين مختلفة لعل من أبرزها طغيان المسحة الدنيوية على المجتمع الأوربي، وكان من مظاهر هذه الحقبة نشوء الدولة القومية في أوروبا، واشتداد النزاع بينها بغية النفوذ وامتداد السلطان مما اضطر الملوك للاحتفاظ بجيوش ضخمة من أجل المحافظة على عروشهم. كما أقدموا على تنظيم شؤونهم المالية والاستعانة بمن فيهم الكفاءة للإشراف على مثل هذه الشؤون والنظر في ابتداع الوسائل لتوفير الثروة، وإيجاد المصادر الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وكان من أثر هذا الاتجاه مساندة التجارة القومية من قبل الدولة أن نما المذهب التجاري. وقد أكد آدم سميث Adam Smith

(1790-1723) صاحب كتاب ثروة الأمم Wealth of Nation على أن الدولة يجب أن تسيطر على كل نواحي الحياة الاقتصادية في المجتمع⁽¹⁷⁾.

لقد كان انحطاط الكيانات الإقطاعية وازدياد نفوذ الطبقة الوسطى على حساب نفوذ نبلاء الإقطاع ورجال الكنيسة من أهم التطورات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الأوربي ، فالإقطاع اخذ بالضمور وضعفت مؤسساته الرئيسية التي قام عليها وهي التبعية Vassalage والضيعة Fiefdom ثم القضائية⁽¹⁸⁾.

ودأبت (الدول الناشئة) في كل من فرنسا وإنكلترا بصورة خاصة على انتهاج سياسة مركزية كان لها دورها في إضعاف الجهاز الحربي الإقطاعي ، وكان من أهم الإجراءات المتخذة في هذا الشأن تحويل ما لدى الإقطاعيين من تعهدات عسكرية للدولة إلى تعهدات نقدية بشكل ضرائب .. والاستغناء عن الجيوش الإقطاعية

باستبدالها بفرق ذات رواتب معينة تشرف عليها الدولة مباشرة وتعرف بالفرق الأجيعة Mercenaries وقد استخدمت هذه الفرق للضرب على أيدي المتمردين من أمراء الإقطاع (19) .

إن ظهور العناصر الأساسية لبنية الدولة في أوروبا لم يكن متكافئا ، فالتطور كان سريعا بصورة خاصة في إنكلترا وفرنسا وأسبانيا ، وأكثر بطأ في ألمانيا ، وسريعا ولكن مشوها في إيطاليا ، فالممالك الأسبانية التي كانت مستغرقة في غزو الأندلس وملاحقة العرب والمسلمين وخاصة بعد سقوط غرناطة في 1492م ، كان لها تأثير قليل على المؤسسات المماثلة في مناطق أخرى من أوروبا واستمر ذلك حتى نهاية القرن الخامس عشر ، ولم ينجح الألمان في تأسيس دولة كبرى قادرة على البقاء ، وكانت الوحدة السياسية المنتشرة في ألمانيا هي الأمانة ، وفي إيطاليا لم تتمكن مملكة صقلية الصمود إبان القرن الرابع عشر وظلت الهيئات السياسية المسيطرة الأكثر ازدهارا في إيطاليا في القرن الرابع عشر هي (دويلات المدن) وبعبارة موجزة فإن النماذج التي كان لها تأثير أكبر على الدولة الأوروبية قد جاءت من إنكلترا وفرنسا ، وان الأفكار السياسية ومؤسسات هذين البلدين جرى تقليدهما بصورة أوسع من محاكاة مؤسسات البلدان الأوروبية الأخرى ، وكان مثاليهما مهما بصورة خاصة خلال الفترة الأساسية الواقعة بين نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر وهي فترة شهدت ظهور مفهوم السيادة وهي فترة مهمة انتقل خلالها الولاء من الكنيسة أو الجماعة أو العائلة ، إلى الولاء تجاه الدولة التي بدأت بالظهور (20) في إنكلترا وفرنسا ولكن لا بد من ذكر حقيقة أن الملوك في إنكلترا وجدوا صعوبة أقل في إقامة سيادة الدولة منهم في فرنسا . وقد اجتازت إنكلترا المراحل الأولى لتشييد الدولة بوتيرة سريعة ، وهذه السرعة جعلت من الممكن قيام وحدة شكل في بنية المؤسسات الإنكليزية ، الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية . وفي فرنسا ، كما في إنكلترا كان الميدانان الأساسيان للتطور هما : (المالية والقضاء) ولكن توجب على ملوك فرنسا ان يعملوا ببطء ، وكانت مؤسساتهم الأولى أكثر بساطة ، وقل تنظيميا من المؤسسات الإنكليزية وإذا كان فيليب اوغست 1180 . 1223 يعد المؤسس الحقيقي للدولة الفرنسية الحديثة ، فان وليم الأول Williams the conqueror (1066-1087) هو المؤسس الحقيقي للدولة الإنكليزية .. إن ما قام به ملوك إنكلترا وفرنسا خلال هذه الحقبة المهمة من التاريخ

لا يعدو أن يكون تطوير المؤسسات مثل وزارة المالية ، وتنظيم القضاء ، وإعادة النظر في ملكية الأراضي وبناء مؤسسات أمنية ، وإدارية مركزية ، وإقامة عناصر مهمة لنظام محاسبة ومسك سجلات دقيقة وإعداد كوادر وظيفية ومهنية وإلزام رؤساء البلديات والمسؤولين الإداريين لتقديم حسابات مضبوطة وإشراك جميع رجال البلد الأحرار في عمل العدالة سواء بصفتهم متقاضين أو بصفتهم محلفين⁽²¹⁾ والاهم من كل هذا توحيد الضرائب وسن القوانين لتنظيمها وتسهيل جبايتها من الناس على حد سواء . وقد أعطت كل تلك الإجراءات الانطباع بان كلا من إنكلترا وفرنسا كانتا موحدتان ، تعترفان بملك حائز للسلطة العليا وان الولاء لم يعد يذهب إلى العائلة أو الطائفة إلى الكنيسة ، بل لقد انتقل إلى الدولة⁽²²⁾

ومنذ بداية القرن الرابع عشر ، أصبح بديهيا أن الدولة ذات السيادة قد أصبحت البنية الأساسية الغالبة في أوروبا الغربية ، وقد اضطرت الكنيسة للاعتراف بان الدفاع عن كل دولة خاصة يسبق في الأهمية مطامح الكنيسة ، وان الولاء نحو الدولة يجسد مسبقا النزعة الوطنية . ويقينا أن الدول الأوروبية احتاجت إلى أربعة أو خمسة قرون أخرى لكي تستطيع أن تسد الثغرات والنواقص الإدارية ، وان تحول الولاء الفاتر في بعض الأحيان إلى نزعة وطنية وقومية ملتهبة ووهاجة . وقد حثت هذه الدول الخطى لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمراض والكوارث والحروب الأهلية والفتن والتمردات والانتفاضات ، ولم يكن في استطاعة تلك الدول في القرن الرابع عشر مثلا أن تتلافى الحروب الطويلة فهي بحاجة إليها لاستكمال استقلالها إزاء القوى الأجنبية⁽²³⁾ وبين سنتي 1300 و1450 تقدمت الدول الأوروبية قليلا والاهم من ذلك أنها كبرت في السن والحكمة وهما مزيتان ثمينتان لكل جهاز سياسي⁽²⁴⁾ .

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان يوجد بين دولة ودولة ، اختلافات مهمة في البنية ، وكانت بعض الدول مثل فرنسا في القرن السابع عشر جيدة التنظيم ، وبعض الدول الأخرى مثل روسيا لم تكن كذلك . وفي القرن الثامن عشر ، خفت هذه الفوارق ، دون أن تزول تماما . في القرن التاسع عشر ، كانت الدول الأوروبية متشابهة في المظهر ، وأصبحت اضعف دولة آنذاك أكثر تنظيما

وقدرة على الإفادة من مواردها البشرية والمادية من الدول القوية في القرون الوسطى (25) .

لكن مما كان يؤثر على تلك الدول أمران مهمان اولهما :

أن السياسة أصبحت تسير على طرفي نقيض مع الأخلاق ، وان الفكر السياسي الأوروبي شهد تحولا في هذا الاتجاه على يد نيقولا ميكافيلي Niccolo Machiavelli (1527. 1469) المفكر الإيطالي الذي عاش في ايطاليا والتي كان مجتمعها يعاني حالة تحل لشامل طغت فيه طبائع الغدر والرشوة لذلك جاء تحليله للعلاقات الاجتماعية والسلوك قائما على أساس أن المصالح الشخصية العارمة والرغبات التي لا يمكن إشباعها هي مصادر ومبعث كل ضروب النشاط الإنساني .

واهم ما يتميز به ميكافيلي هو فصل السياسة عن الأخلاق وفي كتابه (الأمير) رسم للحاكم الناجح أساليب سلوكه وما يجب أن يقوم به في مختلف الأوضاع والحالات . كما كان معنيا برسم السبيل الذي يجب أن تنتهجه الدولة لتصون حياة البلد وحرية بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى (26) .

ومما دعم هذه الأفكار ما ذهبت إليه التفسيرات المادية والعقلية التي تميز بها الفكر الغربي والتي جعلت هذا الفكر يخفق في تحقيق التوازن ليس بين السياسة والأخلاق فحسب بين جوانب الحياة المادية والروحية .

وقد أدت هذه المسألة بمفكرين أمثال جارلس دارون Charlis Darwin (1882. 1809) وسيغموند فرويد Sigmund Freud (1939 . 1856) الى الاهتمام بالجانب المادي للإنسان . وقد جاء اميل دوركهايم Emile Durkhiem (1917. 1858) ليعزز الفكرة عندما قال بان القواعد الأخلاقية لا وجود لها في ذاتها وان القيم كلها للمجتمع الذي يخلق الأديان والعقائد وان الدين والزواج والأسرة ليست نزعات. فطرية في الإنسان. . وقد اعتمد دوركهايم على (الماركسية) و(الداروينية) ونقل اراؤهما من مباحث العلم والاقتصاد إلى مباحث الاجتماع والأخلاق (27)

أما الأمر الثاني فهو ما بدأت بعض الدول الأوروبية تعانيه وهو أن الولاء إزاء شخص الملك قد بلغ ذروته مع شيوع نظرية حق الملوك الإلهي

Divine Right of King تلك النظرية التي تتلخص في أن الملك يستمد سلطته من الله فلا رقيب عليه ، ولا حدود لسلطانه ، إطاعته واجبة ، ينفق من أموال الدولة ما يشاء دون أن يسأل عن مصيرها وكيفية إنفاقها ، الأمر الذي يجعل مقاومته غير شرعية ، ومن الطبيعي أن قوة الدولة تستفيد من ذلك وتتغزز سلطاتها لذلك فتح هذا الاعتقاد والباب أمام شيوع حق الثورة . وتعد الثورة الإنكليزية 1688 والثورة الفرنسية 1789 من ابرز الثورات التي وضعت حدا لتلك النظرية . ومنذ ذلك الحين صار بالا مكان ((مهاجمة السياسيين وقلب الحكومات)) وما يساعد على ذلك أن أصبح التفريق بين (الدولة) و(الحكومة) في الفكر الأوربي أمرا واقعا⁽²⁸⁾ .

لقد بدا المفكرون الغربيون يتناولون هذه المسألة بشيء من التفصيل وخاصة من حيث اجتهاداتهم في تأصيل الأسس التي تقوم عليها الدولة . ويعد هارولد لاسكي Harold Laski (1893. 1950) من ابرز المفكرين في هذا المجال ، اذ ذهب الى ان الدولة هي الجهاز والحكومة هي الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة والدولة على ذلك تصور نظري ، أما الأشخاص فهم يتغيرون ولا تختلط الصورتان إلا في المجتمعات البدائية ، أو الدول الديكتاتورية حيث يدعى الحاكم المستبد انه الحكومة والدولة⁽²⁹⁾ .

حدد الأستاذ الدكتور حاتم الكعبي (مواليد 1917) وهو عالم اجتماع عراقي معروف⁽³⁰⁾ العوامل التي أدت إلى تغيير نصاب الحياة في أوربا بعوامل عديدة منها توسع اوربا وتزايد شدة الاحتكاك الحضاري والاجتماعي وحركة الإصلاح الديني وظهور البروتستانتية والثورة الصناعية والنهضة العلمية والأدبية التي رافقت ذلك كله وقال إن للإحداث التي رافقت حركة الإصلاح الديني بقيادة لوثر وكالفن كان لها اثر كبير في دعم (القومية) و (الرأسمالية) ثم جاءت الثورة الصناعية لتحطم الأسس التي كان يرتكز عليها النظام الاجتماعي القديم وكان من نتاج ذلك كثرة المشاكل والأزمات فنمت العلوم الاجتماعية وظهر نوعان من الكتاب في نظرتهم إلى الدولة فهناك كتاب ناهضوا الملكية وهناك كتاب أيدوا الملكية ، وسميت نظرياتهم بنظرية العقد الاجتماعي وأبرزهم توماس هو بز Thomas Hobbes (1588) وجون لوك Jon Locke (1632. 1704) وقد فتحت مؤلفات هذين المفكرين الباب للسجال حول الليبرالية التي مهدت الطريق للديموقراطية . لقد صاغ

كل من هو بز ولوك المبدأ الأساسي التي تقوم عليه الديمقراطية وهو المواطنة فالفرد يتمتع بحريته في الاختيار دون ضغط ، كما تقوم المواطنة على سيادة القانون الذي يضمن امن واستقرار المجتمع ، ويساعد في تسهيل تداول السلطة سلميا ودون عنف كما يحقق احترام وتطبيق الدستور وتقوم الديمقراطية الحديثة على مبدأ التسامح الديني والقومي والثقافي أيضا ، وبذلك تصون حقوق جميع مكونات الشعب الذي ينتمي إلى دولة واجبها السهر على حقوق مواطنيها وتقديم فرص السعادة لهم كما يريد جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill 1806) (1953) الإنكليزي ود ينس ديدرو الفرنسي Denis Didrot⁽³¹⁾.

طبيعة الدولة ومهامها :

شهدت أوروبا ظهور نظريات عديدة فيما يتعلق بطبيعة الدولة ومهامها ، لعل من ابرز هذه النظريات المثالية التي استندت إلى مقولة أرسطو التي يذهب فيها إلى أن الدولة توجد لتوفير حياة طبيعية للمواطنين . ومن الذين ذهبوا مذهب أرسطو ، (هو بز) الذي يؤكد بأنه ((لن تكون حضارة ما لم تعط هذه الحضارة ضمانات تنبع من سلطانها على الحياة والموت)) . أما ((جون لوك)) فيقول ((لابد من أن يقيم جهاز عام للحكم حتى نتمتع بحقوق الحياة والحرية والموت)) . ويرى جورج فردريك وليم هيكل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel 1770) (1831) أن الدولة هي الفكرة الإلهية كما توجد على الأرض وكل قيمة للإنسان مشتقة من انغماسه في مشاكلها)) ويلاحظ هارولد لاسكي أن هناك اعترافا عاما بين الفلاسفة ، باستثناء الفوضويين ، بضرورة وجود جهاز عام في المجتمع يحدد شروط الحياة وحدود القواعد المسموح بها⁽³²⁾ .

ولم يمنع أصحاب النظريات المادية من انتقاد تلك الرؤى وخاصة في تأكيدهم على ان هناك فرق بين ما تعلنه الدولة أو تدعيه لنفسها ، وبين ما يتحقق فعلا .. وقد كشفوا حقيقة مهمة وهي أن الدولة في كل تاريخها متميزة بطبيعتها .. ففي أثينا كانت الدولة تتحيز ضد العبيد ولأتمثل الصالح العام ، وفي الدولة الإقطاعية كانت تتحيز لمصلحة الإقطاعيين والأمر لا يختلف في الدولة الرأسمالية وعبارة حماية النظام والقانون والأمن إنما تعني القانون والنظام اللذين تتضمنهما العلاقات الطبقيّة السائدة⁽³³⁾ .

لقد أدى ظهور الرأسمالية إلى الإطاحة بالأسس الاقتصادية للهيمنة السياسية للطبقة الأرستقراطية (مالكة الأرض) وظهور الطبقة البرجوازية (ملكة رأس المال) ، وحيث أن الرأسمالية ظهرت في أوروبا ، فقد ظهر النظام البرلماني فيها ، والنظام البرلماني هو ابن النظام الرأسمالي والرأسمالية تعني وجود اوليكراتية اجتماعية سياسية تمارس السلطة وتقيم نظاما سياسيا يتماشى مع مصالحها وايدولوجيتها فكان النظام البرلماني .. وفي إنكلترا وجد أول نظام برلماني حيث بدأت الثورة الصناعية عام 1720 .. إن ذلك كله دفع المفكر البريطاني توماس مور Thomas More (1477-1535) إلى انتقاد النظرة الكلاسيكية التي تدعى أن الدولة هي دولة الحقوق والواجبات وقال ((إنها مؤامرة من الأغنياء الذين يدعون بان مصالحهم قوانين وتشريعات))⁽³⁴⁾ . أما عالم الاجتماع ماكس فيبر (1864-1920) Max Weber فقد وضع كيفية تحول مؤسسات الدولة الرأسمالية إلى مؤسسات بيروقراطية ودور هذه البيروقراطيات في جمود الدولة . ولم يقف عند هذا الحد بل برر الموقف الفوضوي الذي يرفض سيطرة الدولة على الإطلاق وقال أن الدولة تفتقد إلى الشروط الأساسية التي تسمح لها بتنظيم المجتمع ، فالدولة بكونها ممثلة لمصالح الأقلية فأنها تعمل ضد المجتمع لا لصالح المجتمع ، ثم هناك الموقف الماركسي والذي يذهب إلى ((أن الدولة تمثل مصالح طبقية معينة، ولا تكون منفصلة عن الطبقة ، فإما ان تكون دولة برجوازية فتمثل مصالح الطبقات الغنية ، وإما ان تكون اشتراكية فتمثل مصالح الطبقة العاملة)) .⁽³⁵⁾

وبشأن مهام الدولة فان من ابرز ما توصل إليه الفكر الغربي أن الدولة مؤسسة اجتماعية وان الناس إنما تنازلوا عن حقوقهم الطبيعية ليجدوا في هذه المؤسسة خيرا أوفر وسلامة أفضل مما كانوا يجدون في الطبيعة . لذلك أكد عدد من المفكرين على أن أساس الحرية السياسية هو فصل السلطات. ويعد جارلس مونتسكيو Montesjuieu (1655- 1689) صاحب كتاب (روح القوانين) من ابرز الذين ذهبوا هذا لمثل .. وفي حقل الاقتصاد وضع آدم سميث مذهبه الذي صار يعرف بالمذهب الحر ولعل من الضروري الإشارة هنا إلى أن تفكيره الاقتصادي كان احد وجهين من تفكيره الاجتماعي الذي كان وجهه الآخر آراءه في السياسة وفي مهام الدولة خاصة . ويلخص آدم سميث مهام الدولة بحماية المواطنين من عدوان الدول

الأخرى ، والإشراف على تنفيذ القانون وتحقيق العدالة ، والقيام بالأعمال والخدمات العامة وبمهمة التربية فيما إذا عجز الناس وتقاوسوا عن القيام بها⁽³⁶⁾ .
واليوم نرى أن الدولة الحديثة على الرغم من استمرارية التشريعات التي تحدد الديمقراطية كأساس لها إلا أنها بدأت بالابتعاد عن المفهوم الكلاسيكي ، فثمة توجه نحو تحول الدولة إلى (مراقب مستقل) عن العلاقات والشؤون الاقتصادية والخدمية⁽³⁷⁾ .

وللدولة صفة مهمة وهي صفة الوحدة ووحدة الدولة ليست ثابتة ، لان العلاقات الاجتماعية قد تصل إلى حد تهديد وحدة الدولة واضطراب السلام ووقوف قوة القانون ، فإذا ما حدث ذلك كان لابد من بناء وحدة الدولة من جديد ، ومن هنا كانت التفرقة بين تغير الحكومة وتغير الدولة ، فإذا كانت المنازعات ضعيفة غير عميقة ، فان وحدة الدولة تبقى ، وقد تتغير الحكومة ولكن الأزمات وظروف الغزو تؤدي إلى تغيير الدولة ، لأنها تؤدي العلاقات الاجتماعية الأمر الذي يتطلب من أبناء تلك الدولة العمل من أجل مواجهة هذه الظروف وإعادة تشكيل مؤسساتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية وفق أسس جديدة⁽³⁸⁾ .

وبشأن سيادة الدولة ، فان الدولة كما هو معروف هي صاحبة السلطة العليا داخل إقليمها ، وهي كذلك المالكة لحرية التصرف في علاقاتها بالدول الأخرى ، غير ان العلاقات الدولية بطبيعتها مقيدة بالعرف والقانون الدولي ، ولهذا فان (سيادة الدولة) في علاقاتها الخارجية مشروطة باحترام الدولة لهذه القواعد وكذلك التقاليد المرعية والعرف الدولي⁽³⁹⁾ . . في السنوات القليلة المنصرمة ازداد الحديث عن ما يعرف بـ (السيادة المرنة) وهي ان الدولة ليست حرة في التعامل مع شعبها بل عليها مراعاة مبادئ حقوق الإنسان ، وإذا ما حدث تعسف من قبلها تجاه شعبها أو قطاع محدد منه فان للمجتمع الدولي الحق في التدخل وكف يد الدولة عن استخدام العنف والاستبداد سواء تجاه شعبها في الداخل أو تجاه دول الجوار .
وقد كتب كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة مقالة مسهبة في هذا المعنى⁽⁴⁰⁾ .

الدولة والمجتمع المدني :

في حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، وعلى اثر سيادة الوعي الاجتماعي وازدياد التأكيد على حقوق المواطنين إزاء الدولة صار التمييز بين الدولة والمجتمع

واضحا ومع روبرت فون موهل R. von Mohl (1875. 1799) امتدت بذرة مفهوم المجتمع في ألمانيا إلى ارتفاع شأن المواطن إزاء الدولة . وقد واجه هذا المفهوم مقاومة شديدة ، لان التفكير السياسي في ألمانيا آنذاك كان يؤكد على أن الدولة هي الكل في الكل . لكن جهود المفكرين السياسيين ومساعي المصلحين والمشتغلين بحركات الخير والإحسان وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتجه نحو تطوير الأفكار المتعلقة بالدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات غير الحكومية Non –Governmental Orqanizations في مجال الوساطة بين الدولة والمجتمع⁽⁴¹⁾ .

لقد كان وراء هذه المتغيرات في النظرة إلى الدولة ، أن الدولة الحديثة أخفقت في ادعاءها الحياد وتمثيلها المصلحة العامة . وقد انتقد هارولد لاسكي فكرة حياد الدولة واستبدالها بمختلف القوانين والإجراءات ، ممن لا ينتمون الى الطبقة الحاكمة وقال أن الدولة الرأسمالية تبقى حائزة على رضا مواطنيها طالما استطاعت في مرحلة توسعها ، توسيع الخدمات ، وتوسيع القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي ، ولكن ما أن يعجز هذا النظام عن التوسع ، وينكمش في توزيع خدماته ، حتى يواجه النظام الرأسمالي أزمة هائلة ، وتناقضا أساسيا بين الأسس الديمقراطية الليبرالية وعجز الملاك عن تحقيق هذه الديمقراطية ، وخاصة تحقيق ثمارها الاجتماعية ، ويضطر الرأسماليون في هذه الحالة إلى القضاء على الأسس الديمقراطية للدولة وإعلان الدكتاتورية كما حدث في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية⁽⁴²⁾ .

لقد توصل الفكر الغربي في السنوات القليلة الماضية إلى صيغة جديدة تخفف من غلواء الدولة وتضمن اقتراب أجهزتها من تحقيق العدالة والمساواة بين مواطنيها وتتضمن هذه الصيغة تفعيلا للتنظيمات التطوعية التي تدخل ضمن إطار المجتمع المدني والتي تضم فئات ونخبا اجتماعية متجانسة تجمعها مصالح مشتركة ، وتعمل باستقلال عن السلطة الرسمية ولا تتبغى الربح وتحاول التنظيمات غير الحكومية هذه ان تكون وسطا بين المجتمع والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ومن يرتبط بها من الناس . والمجتمع المدني (Civil Society) مصطلح حديث النشأة ويرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعي التي شهدتها العالم وخاصة في مطلع تسعينات القرن الماضي ، إلا أن هناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها وهي أن

المجتمع الإنساني سواء في الشرق او الغرب قد عرف هذه المؤسسات منذ زمن بعيد و الأصناف والتنظيمات المهنية التي عرفها المجتمع العربي والإسلامي إبان عصور ازدهار الحضارة العربية والإسلامية كانت من قبيل مؤسسات المجتمع المدني . وبالأتجاه ذاته عرفت أوروبا الحديثة هذه المؤسسات واجتهد كثير من مفكرها أمثال جون لوك و كارل ماركس Karl Marks (1818. 1882) في توصيف هذه المؤسسات وتبيان موقعها في حركة الحياة والمجتمع .. ويعد غرامشي من ابرز الذين اهتموا بهذا الموضوع . وقد يكون من المناسب أن نذكر بان جون لوك قد ذهب الى ان العقد الاجتماعي المشترك هو أساس وجود الدولة ، اما ماركس فكان يرى بان المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ الحقيقي ، وهو بالتالي يمثل (البنية التحتية) أي البنية الاقتصادية لكن غرامشي عارضه وقال بانها بنى فوقية ، وادخل الأحزاب والصحافة والنقابات ضمن هذه البنى . وايا كان الأمر ، فان المجتمع المدني هو المجتمع الذي لا يخضع لسلطة الدولة وابرز وظائفه وأهدافه مراقبة الدولة ومحاسبتها والاشترك معها في صنع القرارات المتعلقة بواقع ومستقبل الشرائح والفئات والكتل التي يتألف منها هذا المجتمع⁽⁴³⁾ .

من الطبيعي أن وصول الإنسان إلى صيغة الدولة الحديثة احتاج إلى قرون طويلة ، وتضحيات كثيرة ، وصراعات متعددة ، وإذا كانت البشرية اليوم قد وصلت إلى هذا الإنجاز الكبير فان ما يريده المواطن من الدولة أن تكون بحق ((المرجعية القانونية للتوازن السياسي والاقتصادي للمجتمع)) ، وليس غريبا هذا على الدولة اليوم في الفكر والواقع الغربيين ، فالدولة تعمل في ظل النظام الديمقراطي ، تحت سيادة القانون فهي دولة حقوقية ، وجميع نشاطاتها وأفعالها السياسية ينبغي أن تصاغ في إطار حقوقي قانوني والنظام الديمقراطي يخضع للمراقبة بوسيلتين أولاهما الإجراءات الانتخابية البرلمانية وثانيهما النظام الإداري اللامركزي ويعد دي توكفيل ، واحد من ابرز المفكرين الليبراليين الأوربيين الذين ارسوا ديموقراطية الغرب وذلك من خلال كتابه الموسوم ((ديموقراطية أميركا)) ففي هذا الكتاب يقول ((إني أحب المؤسسات الديمقراطية بعقلي .. إني أحب الحرية والشرعية ، واحترام الحقوق حبا شديدا)) وديمقراطيته التي كتب عنها تدعو إلى اللامركزية الإدارية ، وإقامة الأحزاب وتأكيد المزايا الأخلاقية وفي مقدمتها تعميق الشعور بالمسؤولية ومحبة الخير العام⁽⁴⁴⁾ . وهذا يدعونا إلى أن نوجه سؤالاً نراه مشروعاً وهو هل أن ما

يدعو إليه الغرب اليوم ويفعله يعبر عن حقيقة مواقفه تجاه الإنسان وقضاياه ومظامحه في كل إرجاء المعمورة والإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى مباحث واسعة لكن مما لا يمكن إغفاله هنا هو أن أساليب الغرب وأنظمتها وخاصة في مجال ترسيخ الديمقراطية وبناء المجتمع المدني قد بدأت تكسب أنصارا بفضل الثورة المعلوماتية وشيوع العولمة وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة ، وبقينا أن هذا يتطلب من مفكري الأمم غير الغربية أن تعي حجم التحدي وتبدأ بإعادة النظر في كل مفاصل حياتها اعتمادا على ثوابتها الوطنية والقومية وفي مقدمتها الكيفية التي تستطيع أن تحافظ بها على هويتها وشخصيتها الحضارية ولكن ليس بعقلية منغلقة وإنما بذهن مفتوح وعقل يقبل الحوار .

الهوامش والمصادر :

(1) نشر الكتاب بالفرنسية سنة 1969 وترجمه محمد عيتاني الى اللغة العربية وقامت دار التنوير للطباعة والنشر في بيروت سنة 1982 بطبعه .

(2) للتفاصيل انظر : نازلي إسماعيل حسين ، الشعب والتاريخ : هيجل ، دار المعارف ، (القاهرة ، 1976) ، ص 43

(3) للتفاصيل انظر : عبد الملك عبد الله ألهنائي ،، إطار. نظري. للتطور التاريخي للدولة العمانية منشور. على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ضمن الموقع WWW.nizwa.com . ويقتضي المقام هنا ان نشير الى الكتاب القيم للأستاذ الدكتور منير حميد ألبياتي الموسوم : (الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي : دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة) الذي قرر في حقيقة أن الدولة التي أقامها الرسول الكريم محمد ﷺ في القرن السابع الميلادي كانت دولة قانونية هدفها تحقيق العدالة والرفاهية للناس وقد اعتمدت الشورى والمساواة وسيادة القانون وحدث هذا في الوقت الذي كانت فيه اوربا تعيش عصورها الوسطى المسبوقة بالسلطة المطلقة للحاكم دون حدود او قيود يتصرف بالأرض والبشر كيف يشاء ولم يكن للبشر حقوق ولا وجود لفكرة المشروعية أو خضوع الدولة للقانون .انظر الصفحات 55 - 56 من الكتاب المذكور .

(4) المصدر نفسه . وثمة كتب كثيرة تناولت نشوء الدولة والنظريات المختلفة حول ذلك منها على سبيل المثال كتاب طعيمة الجرف الموسوم :نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي (مكتبة القاهرة الحديثة ،الكتاب الأول ، (بيروت ،1967) وكتاب هشام الشاوي الموسوم :مقدمة في علم السياسة ،دار ابن الأثير للطباعة والنشر ،(الموصل ، 1970) وكتاب عبد المجبار . عبد مصطفى الموسوم : المفكر السياسي المويسيط والحديث ،دار ابن الأثير للطباعة والنشر (الموصل ،1982) .

(5) للتفاصيل انظر :

C.Till , The Fomation of the Nattional State in Europe princeton University (New Jersey , 1975)

(6) حاتم الكعبي ، نمو الفكر الاجتماعي ، المكتبة العصرية ، (بغداد ، 1964) ، ص 8

(7) شتراير ، المصدر السابق ،ص ص 14 .15

(8) الكعبي ، المصدر السابق ،ص 9

(9) المصدر نفسه ، ص21

(10) حسين ، المصدر السابق ، ص43

(11) الكعبي ، المصدر السابق ، ص14

(12) حسين ، المصدر السابق ، ص ص 44.46

(13) شتراير ، المصدر السابق ، ص ص 12 .14

(14) المصدر نفسه ، ص 14

(15) الكعبي ، المصدر السابق ، ص ص 25 .26

(16) المصدر نفسه ، ص 26

(17) المصدر نفسه ، ص ص 35 .37

(18) للتفاصيل انظر : عبد القادر احمد اليوسف ، العصور الوسطى

الأوربية ، المكتبة العصرية ، (صيدا . بيروت ،1967) ، ص 345

- (19) المصدر نفسه ، ص ص 345 . 246
- (20) شتراير ، المصدر السابق ، ص ص ، 37 . 38
- (21) المصدر نفسه ، ص ص 38 . 45
- (22) كتب شتراير تفاصيل هذا الموضوع في مقالة نشرت سنة 1950
بعنوان :
- Laicization of French and English society in the
Thirteenth century , in speculum XU (1940) , pp 76-86**
- (23) المصدر نفسه ، ص ص 60 . 61
- (24) المصدر نفسه ، ص 89
- (25) المصدر نفسه ، ص 105
- (26) الكعبي ، المصدر السابق ، ص ص 39 . 41
- (27) للتفاصيل انظر : فاضل زكي محمد ، الفكر السياسي العربي الاسلامي
في ماضيه وحاضره ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، 1976) ، ص 404
- (28) للتفاصيل انظر : فاضل حسين ، التاريخ الاوربي الحديث ، دار ابن
الاثير للطباعة والنشر ، (الموصل ، 1982)
- (29) كامل زهيري / الدولة ، في إبراهيم عامر وآخرون ، موسوعة الهلال
، (القاهرة، 1970) ، ص 216
- (30) انظر كتاب نحو الفكر الاجتماعي ، الذكر ، ص ص 44 ت 49
- (31) نبيل ياسين ، ((الديموقراطية في الفكر الغربي)) ، منشور على
الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ضمن موقع

WWW.rexgar.com. وكذلك في موقع الحوار المتمدن ، العدد 1570

، 3 حزيران 2006

(32) زهيري ، المصدر السابق ، ص 216

(33) المصدر نفسه ، ص ص 216. 217

(34) للتفاصيل انظر : توفيق سومر ((مفهوم الدولة بين الفكر العربي

والممنجز الحضاري-)) ، منشور- على الشبكة العالمية للمعلومات

(الانترنت) ضمن الموقع WWW.alghad.jo (جريدة الغد الأردنية

27 آب 2005)

(35) المصدر نفسه

(36) الكعبي ، المصدر السابق ، ص ص 70 . 76

(37) سومر ، المصدر السابق ص 1

(38) الزهيري ، المصدر السابق ، ص 217

(39) احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، مادة سيادة ، ط3 ، دار

النهضة العربية ، (القاهرة، 1968) ، ص 661

(40) يعطى مبدأ السيادة المرنة للمجتمع الدولي أو من يدعي انه يمثله

حق التدخل في شؤون الدول بحجة (فرض الديمقراطية) ، وحماية

حقوق الإنسان ، والحفاظ على كيان الأقليات وقد ساعدت العولمة وإلغاء

المسافات الفاصلة بين الدول لكي تنتقل السلع ورؤوس الأموال والأيدي

العاملة وحتى الأفكار والقيم والعادات بين الحدود بدون قيد أو شرط على

شيوخ هذا المبدأ وقد كتب السيد كوفي عنان مقالا ما اسماه مبدأ السيادة

المرنة والتدخل الإنساني ترجمته ولخصته وعلقت عليه السيدة إيمان

احمد في جريدة الثورة (البغدادية) يوم 20 من تشرين الأول 1999
بعنوان : ((مفهوم للسيادة !!)).

(41) انظر : إبراهيم العلاف ، ((حاجة العراق إلى تفعيل مؤسسات
المجتمع المدني)) ، نشرة متابعات إقليمية ، السنة (1) ، العدد (1)
كانون الأول 2003 ، ص ص 6 . 9

(42) زهيري ، المصدر السابق ، ص 218

(43) العلاف ، المصدر السابق ، ص 7

(44) ياسين ، المصدر السابق ، ص ص 1 . 5